

أسعار المحاسبة

عند تبادل حركة الهاتف بين شركات تشغيل في بلدان مختلفة، يتعين على شركة تشغيل الهاتف التي ترسل حركة أكثر مما تستقبل أداء "مدفوعات تسوية" إلى الشركة المستقبلة. وتُحسب هذه المدفوعات على أساس ثنائي باستخدام صيغة يطلق عليها "سعر المحاسبة"، تحدد وفقاً للمبادئ الواردة في لوائح الاتصالات الدولية التي تُكملها معايير الاتحاد الدولي للاتصالات ("التوصيات").

ولا تظهر أهمية أسعار المحاسبة إلا عندما يكون ثمة اختلال كبير في تدفقات الحركة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في الكثير من البلدان النامية التي عادة ما تستقبل حركة أكثر مما ترسل (ومن ثم تحصل على قدر أكبر من مدفوعات التسوية). فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات الاتحاد في الفترة 1993-1998 إلى أن قيمة المدفوعات الصافية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بلغت حوالي 40 مليار دولار أمريكي¹.

ويمكن أن يؤثر مستوى أسعار المحاسبة على إيرادات شركات التشغيل، ومن ثم على قدرتها على تقديم خدمات جديدة وتوسيع بنيتها التحتية - أو ما يحفزها للقيام بذلك، إذا كان لديها فائض حركة لصالحها. وفي حين أن هذه الشركات الأخيرة قد ترغب في الالتزام بالقواعد الحالية، فإن الشركات التي تعاني من عجز صافٍ في الحركة غالباً ما تكون غير راضية عن نظام أسعار المحاسبة.

تحرير الأسواق والتكنولوجيا الجديدة

على الرغم من أن أسعار المحاسبة يفترض أن تُحدد على أساس التكاليف الفعلية، فعالباً ما تستخدم الرسوم العالية للنداءات الدولية في دعم الخدمات الوطنية. وفي الوقت ذاته، أدى تحرير وخصخصة الأسواق إلى انخفاض تكلفة التوصيلات الدولية انخفاضاً حاداً. وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الخدمات الأرخص سعراً.

وفي الوقت ذاته، أدت التطورات التكنولوجية إلى أن أصبح قدر متزايد من الحركة يتلاقى النظام التقليدي عن طريق استخدام الإنترنت (من خلال خدمات نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت)، أو من خلال اتخاذ أرخص مسار لإجراء نداء دولي - وليس بالضرورة أكثرها مباشرة. وفي عام 1988، فتحت لوائح الاتصالات الدولية ذاتها المجال أمام هذا التطور عن طريق السماح لشركات التشغيل الخاصة لأول مرة بتأجير الخطوط من شركات تشغيل مملوكة للدولة وتقديم خدمات البيانات، من بين خدمات أخرى.

وقد عمد الاتحاد منذ عام 1991 إلى دراسة كيفية إصلاح نظام المحاسبة بحيث يعكس هذه التغييرات، وذلك بإشراك أطراف فاعلة من الصناعة ومثلي أكثر من 80 بلداً². وتم تجميع مقترحات مختلفة تتعلق بمسائل المحاسبة لينظر فيها المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 الذي سيعنى باستعراض لوائح الاتصالات الدولية، ومن هذه المقترحات:

- نظراً لأن الأحكام الحالية الواردة في لوائح الاتصالات الدولية لا تزال قابلة للتطبيق ومفيدة، فترك دون تغيير.
- تُعدّل الأحكام بالتناسب مع بيئة الاتصالات الحالية: ينظر على وجه التحديد في إعطاء وزن أكبر لتوصيات الاتحاد.
- يستعاض عن الأحكام التفصيلية الحالية بمبادئ عامة ذات صلة بتلك المتفق عليها في منظمة التجارة العالمية وتحديدًا تلك المتعلقة بالشفافية والتوجه نحو التكلفة.
- حذف الأحكام الحالية: إذ لم تعد ملائمة أو قابلة للتطبيق في عالم يتسم بخصخصة وتحرير الاتصالات.

وعند النظر في لوائح الاتصالات الدولية في سياق بيئة الاتصالات المحررة في عالم اليوم، سيتعين على المؤتمر WCIT-12 الاستجابة للتطلعات المتنوعة، بل و المتزايدة، للمجتمع الدولي.

¹ انظر على سبيل المثال، التحليل الوارد في دراسة "تجاه الحركة: تبادل دقائق الاتصالات" الصادرة عن الاتحاد وشركة TeleGeography، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، أكتوبر 1999، 347 صفحة، متاح على الموقع الإلكتروني www.itu.int/ti/publications/.

² ينظم الاتحاد الدولي للاتصالات ورش عمل بشأن قابلية التشغيل البيئي ودورات تدريبية على اختبار المطابقة ويساعد على إنشاء مرافق الاختبار في البلدان النامية.